

بيان المؤسسة الليبية للاستثمار  
بشأن حكم محكمة إستئناف بروكسل البلجيكية

تابعت المؤسسة الليبية للاستثمار ما يتم تداوله في الصحافة البلجيكية، وما يُنقل عنها في الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي حول صدور حكم محكمة إستئناف بروكسل اليوم الجمعة الموافق 2023/07/07م، والبيانات المغلوطة التي يتم تعمد تداولها حول هذا الحكم، وتؤكد المؤسسة في هذا الشأن على ما يلي:

- إن حكم محكمة إستئناف بروكسل الصادر بتاريخ اليوم صدر في إستئناف مقدم من المؤسسة ضمن الدعاوى القضائية المقدمة أمام القضاء البلجيكي لمواجهة محاولات الأمير البلجيكي لوران للوصول لأموالها لدى بنك يوروكليبر والمجمدة بموجب قرارات مجلس الأمن الدولي وأن هذا الحكم لم يقرر أي إجراءات جديدة وإنما رفض طلبات المؤسسة.
- لاحظت المؤسسة قبل صدور هذا الحكم بأيام تصريحات للأمير البلجيكي لوران للصحافة البلجيكية يفيد فيها بقرب صدور حكم مفاخي في النزاع القائم مع المؤسسة الليبية للاستثمار، كما لاحظت المؤسسة تأجيل صدور حكم اليوم عدة مرات حيث كان من المقرر صدوره بتاريخ 2023/06/28م، وقامت المحكمة بتأجيل إصدار الحكم لمدة أسبوع، وعادت وأجلت إصداره لمدة يومين.
- تؤكد المؤسسة أن أصل هذا النزاع هو محاولات الأمير البلجيكي لوران للوصول لأموال المؤسسة لدى بنك اليوروكليبر وذلك للحصول على تعويض مزعوم لصالح مؤسسته بشأن عقد التشجير السابق المبرم مع الدولة الليبية، وأن المؤسسة الليبية للاستثمار لم تكن طرفاً فيه.
- وقد سلكت المؤسسة الطريق القانوني لمواجهة هذه المحاولات، حيث قامت بتكليف مكتب مراجعة دولي قام بمراجعة جميع معاملات المؤسسة المالية ومصادر أموالها، وأكد على سلامة معاملات المؤسسة المالية ومشروعية مصادر أموالها، كما أنها تعاونت مع مكتب النائب العام الليبي في تنفيذ الإنابة القضائية الواردة من السلطات البلجيكية.
- تُذكر المؤسسة بمحاولة الأمير البلجيكي عبر وزارة المالية البلجيكية في سنة 2021م، بالحصول على ترخيص من لجنة العقوبات التابعة لمجلس الأمن للوصول لأموالها المجمدة في بلجيكا، ورفض لجنة العقوبات منحه الترخيص بناء على إعتراض المؤسسة الليبية للاستثمار.

- تُشير المؤسسة إلى قرار المنظمة الدولية للإنتربول الصادر في شهر مايو 2023م، حيث تُعد هذه الجهة جهة دولية محايدة، وأكد هذا القرار على الطبيعة السياسية لإجراءات السلطات البلجيكية المتخذة ضد رئيس المؤسسة بصفته، وشطب وإلغاء جميع إجراءات السلطات البلجيكية المقدمة لمنظمة الإنتربول.
- تُعلن المؤسسة بأنها إستناداً لإتفاقية تشجيع الاستثمار المبرمة بين دولة ليبيا ومملكة بلجيكا ولوكسمبورغ سنة 2004م، والتي تنص على حماية إستثمارات أطراف هذه الإتفاقية لدى هذه الدول، بأنها تقدمت بطلب للحكومة البلجيكية بعدم شرعية جميع الإجراءات المتخذة ضد أصولها في بلجيكا، وأنه وفقاً لهذه الإتفاقية يتعين حل هذا النزاع بطريق التفاوض خلال ستة أشهر بين الطرفين، ولا زالت تنتظر رد الحكومة البلجيكية، وبعد إنتهاء هذه المهلة سوف يتم اللجوء للتحكيم الدولي لحل هذا النزاع.

وفي الختام تُؤكد المؤسسة للأمير البلجيكي لوران بكل وضوح بإستحالة تمكنه من الوصول لأموالها المودعة لدى بنك يورو كلير وأنها لن تدخر أي جهد في منعه من محاولاته غير المشروعة في هذا الشأن بإعتبارها المعنية بالمحافظة على هذه الأصول لصالح الشعب الليبي، وأن محاولات التشهير والإبتزاز والتهديد التي تتم في حق رئيس المؤسسة لن تؤدي إلى أي نتيجة.

المؤسسة الليبية للاستثمار



صدر في طرابلس 2023/07/07م